«GTZ» تنفذ مشاريع تنموية في اليمن بتكلفة 20 مليون دولار

■ «الميثاق» خاص

قال مدير مكتب مؤسسة التعاون الفني الألماني «GTZ» بصنعاء الدكتور توماس انجلهارت إن تكلفة المشاريع والبرامج التي تنفذها المؤسسة في اليمن بدعم من الحكومة الألمانية خلال العام ٢٠١٠م تبلغ ٢٠ مليون دولار.

وأكد انجلهارت لـ«الميثاق» أن أبرز مجالات التعاون اليمني الألماني تتمثل في قطاع المياه و التعليم وخاصة تعليم الفتاة وتحسين نوعية التعليم الثانوي، باعتبارها مجالات ذات أولوية، بالإضافة إلى مجالات الصحة وبشكل خاص الصحة الإنجابية وإدارة الجودة، والتنمية الاقتصادية، والحكم الرشيد، وإدارة المخلفات الصلبة، والتنمية الحضرية.

وأوضح الدكتور انجلهارت أن هدف «GTZ» الرئيسي هو بناء قدرات المنظمات والأشخاص من أجل التنمية المستديمة..

وأشار إلى أنه على مدى السنوات الـ٤٠ الماضية تقوم المؤسسة بدعم مشاريع في اليمن بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية على المستوى المركزي والمحلي.

ولفت إلى أن هناك عدداً من المؤسسات الألمانية العاملة في اليمن من أجل التنمية، إلى جانب المؤسسة التي تمتلكها الحكومة الألمانية.□

إحالة ١١ قضية إلى نيابة الأموال العامة

الحبس ورد الأموال والفصل من الوظيفة عقوبات تنتظر المخالفين لقانون الذمة المالية

كشفت نائب رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد الدكتورة بلقيس أبو اصبع عن إحالة ١١ قضية فساد إلى نيابة الأموال العامة بعد أن استكمل التحقيق فيها.

وقالت أبو اصبع – في تقرير أعدته حول "دور الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في المنع والوقاية من الفساد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة"، حصلت عليه "الميثاق" – إنه تم إنشاء إدارة لتلقي البلاغات والشكاوى، حيث بلغ عدد البلاغات والشكاوى التي تلقتها الهيئة منذ بداية تأسيسها في عام ٢٠٠٧ حتى الآن ٥٦٩ بلاغاً وشكوى، منها ٣٢٩ بلاغاً وشكوى كانت ضمن اختصاصات الهيئة، تشمل ٣٩ بلاغاً عبر الصحف ومواقع الانترنت، فيما تم حفظ ٢٦٠ من هذه القضايا لعدم اختصاص الهيئة فيها، كما أن عدداً كبيراً من هذه القضايا ما زال في طور التحري والتحقيق والمتابعة من قبل الهيئة..وأوضحت أن تنفيذ قانون مكافحة الفساد يتم وفق ثلاثة محاور هي التحرّي والتحقيق والمتابعة القضائية، والوقاية من الفساد، والتوعية والتثقيف.

الهيئة تلقت 569 بلاغاً بقضايا مال عام

كتب/ جمال مجاهد:

وأشارت إلى أن الهيئة تعمل في محور التحرّي والتحقيق والمتابعة القضائية من خلال تلقّي التقارير والبلاغات والشكاوى بخصوص جرائم الفساد المقدّمة إليها ودراستها والتحرّي حولها والتصرّف فيها وفقاً للتشريعات النافذة، والتحقيق مع مرتكبي جرائم الفساد وإحالتهم إلى القضاء، واتّخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لاسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

الذمة المالية

وفي محور الوقاية من الفساد تعمل الهيئة على مأسسة آلية العمل بإقرارات الذمة المالية، حيث تلقت الهيئة ١١٢٣٤ إقراراً بالذمة المالية ابتداءً من ١٠ أكتوبر ٢٠٠٧ وحتى الشهر الماضي.. كما باشرت الهيئة بتطبيق إقرار الذمة المالية على أعضائها، حيث تم تسليم إقراراتهم في ٤ نوفمبر٢٠٠٧ إلى هيئة رئاسة مجلس النواب وبعد مرور سنتين تم تقديم هذه الإقرارات مرة أخرى في ١٠ نوفمبر ٢٠٠٩. وتعتمد الهيئة في آلية عملها مع المشمولين بالإقرارات وفقاً لمراحل خمس معينة تجتازها، شملت رئيس مجلس الوزراء والوزراء، ثم نوّاب الوزراء ووكلاء الوزارات والوكلاء المساعدون ومن في حكمهم ورؤساء المصالح والهيئات والمؤسسات ونوابهم والوكلاء والوكلاء المساعدون ومن في مستواهم في المصالح والهيئات والمؤسسات ومديرو عموم الدوائر والإدارات العامة ومديرو عموم الشئون المالية ومديرو الحسابات وأمناء الصناديق ومديرو المشتريات والمخازن ورؤساء وأعضاء لجان العطاءات والمناقصات والمشتريات والموظفون المشتغلون بالتراخيص والإعفاءات في مختلف الجهات الحكومية على المستوى المركزي، اضافة إلى أعضاء السلطة المحلية، ورؤساء وأعضاء مجلسي النواب والشورى.

وتعمل هيئة مكافحة الفساد على دراسة وتقييم التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد لمعرفة مدى فعّاليتها واقتراح مشاريع التعديلات لها لمواكبتها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها اليمن.. وقد أسفرت اللقاءات عن تشكيل لجنة مشتركة من مختلف الجهات الحكومية لمساعدة الهيئة في مراجعة القوانين المتعارضة مع قوانين مكافحة الفساد في اليمن، وراجعت اللجنة العديد من القوانين منها قانون مكافحة الفساد رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦، وقانون الجرائم والعقوبات، وقانون محاكمة شاغلي وظائف السلطة التنفيذية العليا في الدولة، وما زالت اللجنة تواصل أعمالها.

اليمن تتولى رئاسة الشبكة العربية للنزاهة ومكافحة الفساد العام 2010م

وأكّدت أبو اصبع أن أهداف العمل بقانون الإقرار بالذمة المالية تتمثّل في حماية المال العام، وتعزيز الثقة بأجهزة الدولة وموظفيها وصون كرامة الوظيفة العامة، ومكافحة الكسب غير المشروع والحد من العبث بقيم وأخلاقيات الوظيفة العامة، وتعزيز الرقابة على كل من يتولّى وظيفة عامة ويخضع لهذا القانون.

وأشارت أبو اصبع إلى عقوبات مخالفة قانون الإقرار بالذمة المالية والتي تتضمّن الحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات لكل من كسب كسباً غير مشروع أو سهّل ذلك لغيره مع إلزامه برد ما اكتسبه بسبب ذلك، والحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة تماثل حجم الضرر لكل من قدّم معلومات أو بيانات كاذبة عن إثراء غير مشروع بقصد الإساءة إلى الغير، والحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو الفصل من الوظيفة لكل من تخلّف دون عذر مشروع أو امتنع عن تقديم الإقرار بالذمة المالية بعد إبلاغه بذلك، وفي حالة التكرار تكون العقوبة الفصل من الوظيفة وبما لا يخالف القوانين النافذة.

ونوّهت نائب رئيس هيئة مكافحة الفساد إلى أن قانون مكافحة الفساد يمنح الهيئة حق الاطّلاع على السجلات والمستندات والوثائق المتعلقة بالجريمة محل العلم وكذا طلب موافاتها بأية بيانات أو معلومات أو وثائق متعلقة بها، والحق في مخاطبة واستدعاء المعنيين من الموظفين العموميين أو موظفي القطاع الخاص أو أي شخص له علاقة للاستفسار والتحرّي حول واقعة تتعلق بالفساد وفقاً للتشريعات النافذة، ولا يجوز لأية جهة أن تحجب أية بيانات مطلوبة للهيئة أو تمتنع عن تزويدها بالسجلات أو المستندات أو الوثائق التي تطلبها.

الوقاية من الفساد

وأكّدت أبو اصبع أن الهيئة تعمل في محور الوقاية من الفساد من خلال التنسيق على مستويين، فعلى المستوى الداخلي يتم التنسيق مع كافة أجهزة الدولة في تعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحته، وفي هذا الصدد عملت الهيئة على اللقاء بكل من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والمجلس الأعلى للقضاء، واللجنة العليا للمناقصات، وأخيراً الهيئة العليا للرقابة على المناقصات، وكذا التنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع وتبصيره بمخاطر الفساد وآثاره وكيفية الوقاية منه.

وعلى المستوى الإقليمي والدولي يتم التنسيق والتعاون مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والعربية ذات الصلة بمكافحة الفساد والمشاركة في البرامج الدولية الرامية إلى منع الفساد، وتقوم الهيئة بتمثيل الجمهورية اليمنية في المؤتمرات والمحافل الدولية المتصلة بمكافحة الفساد، فقد شاركت الهيئة في العديد من الفعّاليات الدولية التي تمخّض عنها المشاركة في المشاورات العربية التي جرت حول إعلان الشبكة العربية لمكافحة الفساد في كل من الدار البيضاء والبحر الميت، وإعلان إطلاق الشبكة العربية للنزاهة ومكافحة الفساد، حيث تولّى الأردن رئاسة الشبكة للعام ٢٠٠٩ على أن تتولّى اليمن الرئاسة في العام ٢٠١٠م.. كما عملت الهيئة على فتح آفاق التعاون مع العديد من الهيئات الأخرى المشابهة في دول شرق آسيا "ماليزيا- سنغافورة- أندونيسيا" من أجل تطوير التعاون بينهما، وقامت بوضع رؤية للتعاون المشترك مع هذه الجهات، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم مع لجنة مكافحة الفساد الأندونيسية.□

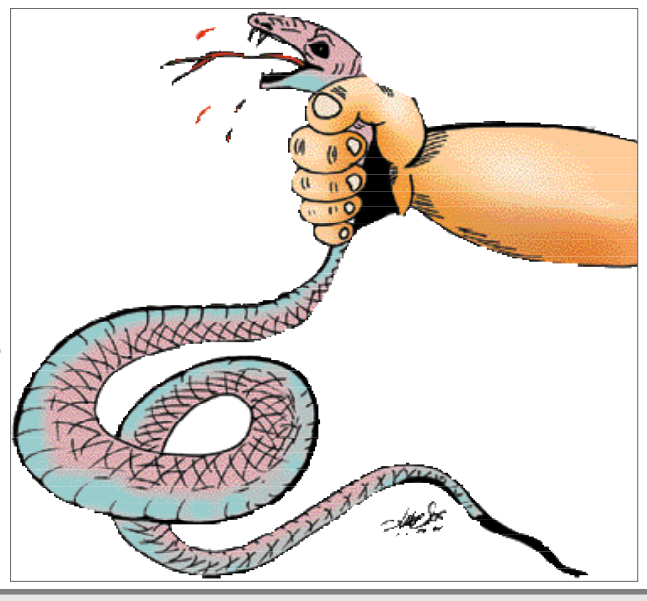

بسبب استمرار التعثر

الأشغال تلغي طريق «ذمار- الحسينية»

نجيب شجاع الدين

■ قالت وزارة الأشغال العامة والطرق إنها قد تلغي قريباً عقداً وقّعته مطلع العام ٢٠٠٥م مع المقاول «ائتلاف شركتي نوراك التركية والرحاب اليمنية» لتنفيذ مشروع طريق ذمار- الحسينية، والذي كان من المقرر الانتهاء من انجازه منتصف الشهر الماضي ويسلم للوزارة طريق بطول ٥٤كم جاهز للاستخدام وبتكلفة تصل لأكثر من ٤٢ مليون دولار.

وعزَت الوزارة إخطارها المقاول العمل على إنهاء العقد الموقع معه إلى اخفاقاته المستمرة وتعثره في تنفيذ المشروع، ولم تثمر الجهود التي بذلتها وزارة الأشغال خلال الفترة الماضية في محاولة لمساعدة المقاول وتمكينه من الاسراع في تنفيذ المشروع وفقاً لوثائق العقد..

حيث أكدت توصيات الاستشاري المشرف على طريق ذمار- الحسينية، عدم مقدرة المقاول على تنفيذ الأعمال الموكلة إليه.

وبيّن تقرير قدمته الوزارة إلى مجلس الوزراء مؤخراً وتنفرد «الميثاق» بنشره ان الاشكاليات الاساسية لتعثر المشروع تعود الى انخفاض عرض السعر الذي تقدم به المقاول لتنفيذ المشروع في حينه إذ يقل سعر عطائه عن التكلفة التقديرية للمشروع والتي اعدتها الوزارة في حينه بحوالى (٢٦٪) كما يقل سعر عطائه عن ثاني أقل المتقدمين بـ(٣٢٪) وضعف القدرات الفنية للمقاول فيما يتعلق بالادارة الهندسية لتنفيذ المشروع بدليل تغيير مدير المشروع والفنيين الآخرين لمرات عدة وعدم وجود مدير مشروع حتى هذا التاريخ بالإضافة إلى عدم تقديم البرامج الزمنية المعدلة بما يتوافق مع سير التنفيذ خلال الفترات المتلاحقة رغم مطالبة الاستشاري والوزارة له بذلك بصورة مستمرة.

وكذا الوضع المالي المتعثر من قبل المقاول وعدم قدرته على ادارة الموارد المالية التي توافرت له من المشروع في عملية استمرارية التنفيذ ويظهر ذلك من كثرة مديونياته للجهات المختلفة وتأخر صرف مرتبات العاملين بالمشروع لفترات طويلة وبصورة متكررة.

واشار التقرير الى ان العوامل السابقة الذكر كانت سبباً رئيسياً في لجوء المقاول الى المطالبات بالتعويضات المبالغ فيها من جهة أو التي لايستحقها من جهة اخرى وذلك لتحسين وضعه المالي.

وقد قامت الوزارة بداية العام الماضي بإقرار مبلغ ٧,٨ مليون كتعويض للمقاول عن مطالباته وتعويضه عن تدني الاسعار بشكل عام بالاضافة الى فوارق الاسعار وفقاً لقرار مجلس الوزراء، كما تضمنت اتفاقية التسوية تحديد موعد الانتهاء من الاعمال في المقطع الأول الممتد من ذمار حتى الدن بطول ١٢٥كم بعد ٥أشهر من نفس العام.

إلا ان المقاول استمر في تنفيذ المشروع بنفس الآلية التي سبقت توقيع اتفاقية التسوية من حيث عدم الجدية ورفض البدء بالاعمال في المقطع المتبقي من المشروع الممتد من الدن وحتى المشرافة بطول ١٠٠كم..

وبالرغم من ذلك وبحسب التقرير قامت الوزارة في محاولة لاستمرار المشروع بسحب المقطع الذي رفضه المقاول من خلال التوقيع على ملحق للعقد في منتصف ابريل من العام الجاري كما يتضمن الملحق الموقّع مع المقاول استمرار تطبيق قرار مجلس الوزراء الخاص بمعالجة آثار الاصلاحات السعرية على الأعمال التي سيقوم المقاول بتنفيذها وتمديد فترة التنفيذ حتى منتصف الشهر الماضي مع اعفاء المقاول من غرامات التأخير خلال فترة التمديد هذه..وأوضح التقرير أنه بعد التوقيع على ملحق العقد المشار إليه استمر المقاول في تنفيذ الأعمال ولكن بوتيرة أبطأ من سابقاتها حيث لم تتجاوز نسبة الانجاز الشهرية ٠,٥٪ مقارنة بالنسبة المخطط لها بواقع ٥,٧٥٪ وبدلاً من التركيز على تنفيذ الأعمال ورفع وتيرة الانجاز استمر المقاول برفع المطالبات المختلفة عن بنود عدة سبق ان تم تسويتها من خلال اتفاقية التسوية الودية او ملحق العقد لتصل تلك المطالبات الى أكثر من ٦٠ مليون دولار في الفترة التي تلت توقيع الملحق فقط.

بالاضافة الى استمراره في انكار الاتفاقات الموقعة معه كالتسوية الودية وملحق العقد وعدم التقيد بالاخطارات الموجهة اليه من قبل الاستشاري المشرف على المشروع بل ومخالفة التعليمات الصادرة اليه لاصلاح بعض الأعمال التي تم تنفيذها بطريقة مخالفة للمواصفات، الأمر الذي أدى بدوره الى اضطرار الاستشاري الى توجيه الاخطارات اللازمة للمقاول وفقاً لفقرات العقد ذات العلاقة ومنحه الفترات الزمنية اللازمة لاصلاح اوضاعه، ونتيجة لعدم استجابة المقاول لتلك الاخطارات واستمرار تدني نسب الانجاز بشكل ملحوظ قام الاستشاري بدوره بابلاغ الوزارة بإخفاقات المقاول المستمرة وأوصى بفسخ العقد مع المقاول.

يُذكر ان مجلس الوزراء وجه بتشكيل لجنة خاصة تتولى دراسة تقييم مستوى اداء مشروع طريق ذمار-الحسينية والخطوات التي يجب اتخاذها استناداً للعقد ووثائقه.□

وزارة السياحة تعدّ دراسات لتنفيذ 49 مشروعاً

كتب/ المحرر الاقتصادي

■ أعلنت وزارة السياحة أنها أعدّت بالاستعانة بمكاتب استشارية متخصّصة دراسات وتصاميم معمارية وإنشائية متكاملة لتنفيذ ٤٩ مشروعاً للخدمات السياحية الأساسية ومشاريع رائدة للتطوير السياحي. وذكر التقرير انه سيتم تنفيذها في إطار خطة التنمية السياحية للفترة ٢٠١٠- ٢٠١٥م.وأوضح تقرير حديث حصلت عليه «الميثاق» حول الاستثمار السياحي في اليمن أن تلك المشاريع تستهدف تلبية احتياجات عدد من المناطق السياحية من خدمات الإيواء والإطعام وغيرها من جهة، وتطوير وإنعاش أنماط سياحية جديدة تعزّز العرض الحالي للمنتج السياحي اليمني من جهة أخرى.

وأشارت وزارة السياحة إلى أن "مكتب السياحة بالهيئة العامة للاستثمار يقوم بدور ومهام عدة لتحقيق ذلك بموجب قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٢ وتذليل أي صعوبات ومنح كافة التسهيلات للمستثمرين.

وتتوزّع مشاريع تطوير وتنويع المنتج السياحي الحكومية حسب طبيعتها وحجمها إلى مجموعتين، حيث تضم المجموعة الأولى ٤٤ مشروعاً للخدمات السياحية الأساسية "١١ مشروعاً لقرى سياحية طينية وجبلية، وخمسة فنادق فئة ٣ نجوم، و٢٨ مطعماً سياحياً بأنماط حديثة وتقليدية واستراحات".

في حين تشمل المجموعة الثانية من مشاريع الخطة خمسة مشاريع رائدة متكاملة للتطوير السياحي في خمسة مواقع ذات أولوية في المناطق السياحية الشاطئية ذات البعد الاستثماري. ومن المقرر أن يتم تنفيذ تلك المشاريع الخمسة في الشاطئ الشمالي لمدينة ميدي وجزيرة الدويمة في محافظة حجة، وجزيرة المرك باللحية في محافظة الحديدة، وشاطئ خور عميرة برأس العارة في محافظة لحج، وشاطئ جازوليت بالغيظة في محافظة المهرة، وشاطئ ضبضب بالشحر في محافظة حضرموت.

وتتراوح التكلفة التقديرية لكل مشروع من المشاريع الخمسة بين ٥٠- ١٠٠ مليون دولار، بينما تبلغ تكلفة المشروع الواحد من مشاريع الخدمات السياحية الأساسية ٣٠٠ مليون ريال للقرى والنزل السياحية الطينية والجبلية، و٢٥٠ مليون ريال لسلسلة فنادق ٣ نجوم، و٢٥٠ مليون ريال للمطاعم السياحية بالأنماط التقليدية "الريفية"، و١٥٠ مليون ريال للمطاعم السياحية بالأنماط الحديثة، وم بين ٥٠-١٠٠ مليون ريال لاستراحات المواقع السياحية.□

مشاريع لتطوير ميناء عدن بتكلفة 850 مليون دولار

■ "الميثاق"- خاص

أكّدت وزارة النقل أن شركة دبي وعدن لتطوير الموانئ المحدودة المشغّل لميناء عدن والمعلا للحاويات مستمرة في مشاريع التطوير التي تبلغ تكلفتها الإجمالية ٨٥٠ مليون دولار منها٢٠٠ مليون دولار للمرحلة الأولى و٦٥٠ مليون دولار للمرحلة الثانية.

وأوضح تقرير رسمي -حصلت عليه "الميثاق"- أن شركة دبي وعدن ملتزمة بخطة تطوير محطة عدن منذ استلامها في الأول من نوفمبر ٢٠٠٨، لتطوير الميناء الإستراتيجي الهام. وكشف التقرير أن عدد الحاويات المتداولة في المحطتين بلغ منذ استلامهما من قبل الشركة المشغّلة ٢٤٠ ألفاً و٤٥٥ حاوية نمطية حتى مايو الماضي، كما بلغ عدد سفن الحاويات الوافدة إلى المحطتين خلال نفس الفترة ٣١٦ سفينة.

وأشار التقرير إلى استمرار أعمال توسعة ساحة الحاويات وفقاً للخطة والمتوقع الانتهاء منها قريباً.

وتتضمن المرحلة الأولى من مشاريع التطوير رفع الطاقة الاستيعابية لمحطة عدن إلى ما يتراوح بين ١,٥- ١,٨ مليون حاوية نمطية سنوياً خلال فترة ٣- ٥ سنوات، وتوسعة مساحة خزن الحاويات في المحطة الحالية، وشراء وتركيب رافعات رصيف جسرية ومعدات متحركة لمناولة الحاويات، وتركيب منظومة إلكترونية للتشغيل ورصيف الحاويات، وتوقع التقرير وصول المعدات اللازمة للمحطة قريباً وقدوم (١٥٠) قاطرة إليها.

بينما تبدأ المرحلة الثانية عند بلوغ الطاقة الاستيعابية في المرحلة الأولى ٧٠٪، حيث تشمل إنشاء رصيف بطول ٩٠٠ متر وعمق ١٨ متراً، ورفع الطاقة الاستيعابية إلى ما بين ٣,٥- ٥ ملايين حاوية سنوياً.

وخصّصت اليمن مساحة إضافية تقدر بـ ٩٠٠ ألف متر مربع من الأراضي لنشاط المنطقة الحرة بعدن والبالغ مساحتها الإجمالية ٣ ملايين و٧٨٠ ألف متر مربع كمساحات مائية لأغراض التوسع لنشاط ميناء عدن للحاويات الواقع في المنطقة الحرة.وتتطلع موانئ دبي إلى «استعادة ميناء عدن دوره التاريخي والعالمي وفقاً لخطة التطوير وخطة العمل للميناء».□